

اتحاد الكتاب اللبنانيين

قبيل انتخاب هيئة إدارية جديدة لاتحاد الكتاب اللبنانيين، بعث سهيل ادريس، أحد مؤسسي الاتحاد وأمينه العام لثلاث دورات، بالبيان التالي الذي تعيد «الأداب» نشره بعد أن امتنعت الجرائد اللبنانية (باستثناء «الديار» و«الكفاح العربي») عن نشره.

مضت أربعة أعوام، واتحاد الكتاب اللبنانيين يعاني فساداً ينخره، يتمثل في تبعية أمانته العامة لأحكام النظام السياسي اللبناني: من مذهبية، واستزلام، ورضوخٍ مدلّ، بدلاً من حمل راية المواجهة والدعوة لفكرٍ جديد يؤسس لنظامٍ سياسيٍّ جديد.

طوال أربعة أعوام لم يرتفع لاتحاد الكتاب صوتٌ ينددُ بمؤامرة السلطة الحاكمة في شقّ الحركة النقابية العمالية، ولا في إفقار الشعب اللبناني وحمل البلاد الى حافة الإفلاس بعد إغراقها في الديون، ولا في تخليها عن واجب المقاومة بدلاً من تأمين الحد الأدنى من موجبات الصمود. طوال هذه السنوات لم تكن «أمانة» اتحاد الكتاب أمينةً على الديمقراطية في مواجهة قمع الكاتب والفنان والسينمائي في لبنان: فلم يكن لها موقفٌ من مصادرة كتب الصادق النيهوم، ولا من الرقابة على فيلم «الإعصار» لسمير حبشي، ولا من محاولة قمع مرسيل خليفة بحجة تلحين القرآن الكريم. كما سكتت «أمانة» الاتحاد عن التزوير الفاضح في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٦، وعن سعي السلطة الحاكمة إلى إلغاء الانتخابات البلدية أو إلى الأخذ بمبدأ «التعيين» المخالف للأصول الدستورية والديموقراطية، وعن قمع هذه السلطة لواحد من الاجتماعات الداعية إلى التوقيع على عريضة الانتخابات البلدية. طوال أربع سنوات لم تحرك «أمانة» الاتحاد ساكناً في وجه مساعي السلطة إلى تدجين الإعلام، وإلحاقه بالقوى السلطوية والميليشيوية، ومحاولاتها شراء الذمم، وفي وجه مساعيها (التي تزداد شراسةً) إلى إلحاق وسائل الإعلام المكتوب بسيطرتها المباشرة أحياناً من خلال المال وتعيين أزمالها في مجالس إدارتها. طوال أربع سنوات لم يصدر بيانٌ واحد عن «اتحاد الكتاب اللبنانيين» يدين وزارة الثقافة، رغم علم الجميع بإيثار هذه الوزارة لمحسوبيات «ونواد» لا شأن لها بالثقافة، ورغم معرفة أمانة الاتحاد بأن الوزارة المذكورة قد أهدرت منتهي لوحدة من الفن التشكيلي اللبناني على السفارات اللبنانية في الخارج وعلى «قصور» السلطة اللبنانية بدلاً من أن يُشكّل هذا الإرث الحضاري العظيم نواةً لمتحف وطني تشكيلي عتيق.

لكنّ كل ما ذكرته أنفاً سيدخل حتماً، في رأي الأمانة العامة لاتحاد الكتاب، في خانة «تسييس الاتحاد». وأما هذه الأمانة فهي تتبجح بأنها حمت الاتحاد من الولوج في أوجال السياسة... وكانّ عدم الولوج هذا ليس أشدّ أنواع الممارسات سياسية!

لقد قام اتحاد الكتاب اللبنانيين، الذي كان لي شرف تأسيسه مع ثلّة من المبدعين اللبنانيين، على مسلمات هي في صلب السياسة. وهذا شرف لنا، لا نقيصة، لأننا أمناً منذ تأسيس الاتحاد أنّ لا حادثة دون ارتباطٍ بقضايا المجتمع والأمة، وأنّ لا دور لاتحاد كتابٍ إن لم يسع إلى استنهاض قوى المجتمع الأهلي للاضطلاع بعملية التحرير

والتحديث والتنمية الاجتماعية. ولم يكن في تشديدنا منذ ذلك الوقت على العامل السياسي والتعبوي أي انتقاص من فردية الكاتب، أو من حرّيته الشخصية في التعبير، بل على العكس من ذلك تماماً، إذ كنّا نرى أن لا إمكانية لتفتّح الفردية والتعبير إلا في إطار السعي إلى خلق مجتمع حرّ ينتقي فيه القمع والوصاية والأتكال والتبعية.

وأما الأمانة الحالية [قبيل انتخابات 1997] فلم تفقه من أمور الالتزام السياسي سوى التعلّق بشعارات خاوية عن «التطبيع الثقافي»، مغلفةً بعبارات إنشائية مسجّعة منمّقة تدكّر بمساعي أولاد المدارس في كتابة مواضيع الإنشاء!

ومع ذلك، فقد رغبتُ أمانةً الأتحاد الحالية في أن تولي الشأن النقابي الأولوية. فاستبشرنا خيراً، لأنّ محاولتنا نحن لم تكن قد أفضتْ إلا إلى وعود عرقوبية من السلطات الحاكمة منذ السبعينات. غير أنّ سلّة هذه «الأمانة» أتت هي الأخرى فارغة... مع فرق واحد ولكنه جوهري: وهو أنّها تخلّت عن الهمّ السياسي الاجتماعي الحقيقي أيضاً. فكانت النتيجة أن خسر الأتحاد المطالب النقابية، وخسر الموقف السياسي الاجتماعي المستقل أيضاً!

لقد طرحت الأمانة الحالية مطالب نقابية حقّة، لكنّها حاولت أن تحقّقها بمبدأ «الواسطة» و«المحسوبيات». فكان أنّ أعمتْ في شردمة الأتحاد إلى مذهبيات وسلطات صغيرة تستنجد بسلطاتها الأكبر من أجل تحقيقها، على غير طائل. وكان أجدى بالأتحاد أن يواصل معاملة السلطة الحاكمة معاملة النذّ للندّ: فليست المطالبة بـ «بيت للكاتب اللبناني» ممّا يستدعي تملّق السلطان، وليس السعي إلى الاستشفاء المجاني أو المخفّض منّة تُغدقها السلطة على الكاتب والفنان، وإنّما هما واجبٌ من واجبات الدولة التي ترهق كواهلنا بالضرائب. ولعلّ هذه السلطة لن تنفذ واجباتها إلا إذا شعرتُ بأنّها تواجه جسماً ثقافياً قوياً وذا مكانةٍ واعتبار، لا شرانم مذهبية منحلّة العصب!

ما العمل الآن؟

خلال السنوات الماضية غاب أتحادُ الكتّاب اللبنانيين غياباً تاماً، وتولّت جمعيات ثقافية أهلية دوراً كان يجب أن يضطلع به هو في الأساس: فبرز حضور مميّز لـ «المجلس الثقافي للبنان الجنوبي» ولـ «مسرح بيروت» ولـ «الحركة الثقافية في انطلياس» ولـ «دار الندوة». وأما الأتحاد فقد أصدر ثلاثة أعدادٍ من مجلة، عنوانها إشارات، لا نعرف أيّ فراغ سدّت. ذلك أنّ معظم موادّ هذه الأعداد، على جودة بعض المقالات، ليست إلا تجميعاً لبعض الجهود، وهي لا تُراعي مفهوم المجلة الثقافية المعاصرة الذي يُركّز على الملفات الشاملة. بل إنّ كل ما استفاده القِيَمون على هذه المجلة من فكرة «الملفات» هو العنوان: فانت ترى في أحد الأعداد عدّة ملفات لا يشتمل كلٌّ منها على أكثر من مادةٍ يتيمةٍ واحدة!

إنّه ليعزّ عليّ حقاً أن أرى أنّ الأتحاد - الذي كنتُ من مؤسّسيه وبذلتُ جهوداً كبيرة في أن أحقّق له موقعاً ثقافياً مميّزاً على خارطة الثقافة العربية - يبلّغ هذا الدرك من اللافعالية والتبعية للسلطات والمذهبيات البشعة. والحق أننا قد وقعنا، نحن في الهيئات الإدارية السابقة، في بعض الأخطاء: فقد فشلنا في صدّ هيمنة أحزاب «الحركة الوطنية اللبنانية» (التي نحترّم معظمها ونؤيّدُها) على الأتحاد حين كنّا في أمانته العامة. وفشلنا في ردّ طغيان الحزب الشيوعي اللبناني (الصديق والحليف رغم كل شيء ولا سيّما اليوم!) على الرغم من معاركه معه (وهي معارك موثّقة لمن شاء اليوم الأطلّاع على مجرياتها): بل سبق أن كتبنا أنا وأدونيس وخليل حاوي بياناً نعلنُ فيه استقالتنا من الأتحاد بسبب هيمنة زملائي الشيوعيين في إحدى المراحل؛ وهذا البيان ما زال في حوزتي ليطلّع عليه المشكّكون في استقلاليّتي التامة حين كنتُ أميناً للأتحاد؛ ولكنّي - شأن كل عامل في حقل اجتماعي - كنتُ أؤثر ما اعتبرتهُ آنذاك مصلحة الأتحاد على مصلحة قناعاتي أحياناً. وفشلنا أيضاً في أن نحقّق أيّ مطالب نقابية للكاتب اللبناني رغم كل جهودنا (ولكن هل نجحت الأمانة الجديدة رغم تبجّحها؟) وذلك بسبب جهل السلطة السياسية الحاكمة واحتقارها للمتقنين بشكل عام. وفشلنا أيضاً في أن ننعش الحياة الثقافية في لبنان، لأنّ مثل

هذا الإنعاش يحتاج إلى أموال وإمكانيات لا تتوفر للكاتب، ولم تكن نريد أن نصبح أذئاب هذا الرئيس أو ذاك. فبقينا - وهذا حق - اتحاداً مواقف. وهو على كل حال أفضل من أن نكون - كخلفنا - اتحاداً بلا مواقف، أو بمواقف تابعة لسلطة شائهة!

ولكن هل هذا يكفي اليوم؟ بل هل بمقدور اتحاد الكتاب اللبنانيين اليوم أن يكون اتحاداً مواقف، بعد أن نُسبَ إليه من هبّ ودبّ من ألام الهيئة الإدارية وألام السلطات المذهبية الحاكمة؟ وهل يستطيع اتحاد الكتاب أن يصبح نقابة؟ بل هي ينبغي له أن يصبح كذلك، علماً أنّ أكثر أعضائه منتسبون إلى نقابات مهنية ويتمتعون بمزاياها؟ هل صيغة «اتحاد كتاب لبنانيين» ما زالت هي الصيغة المثلى لاستنهاض المجتمع وتحسين الأفكار العظيمة؟ وهل كانت هذه الصيغة هي الصيغة المثلى أصلاً؟

إنّني أجد نفسي اليوم أقرب إلى فكرة «رابطة أدباء» مختارين بعناية، وجذريين حتى حدود التهوّر، ومستقلين عن كل الأنظمة استقلالاً كاملاً، وملتزمين - في الوقت ذاته - قضايا لبنان اليومية: من قضية التحرير والسيادة، مروراً بقضية المهجرين، وانتهاءً بقضايا الموازنة والديون والانتخابات والديموقراطية. فربما كان من الأجدى اليوم أن تتشكل رابطة أدباء تحمل هذه القضايا بإخلاص وتناضل من أجل تحقيقها، بعد أن انهارت الأمانة الحالية للاتحاد واندثرت معظم الآمال الباقية في إصلاحه بفعل اختراقه من قِبَل السلطات السياسية وأزلامها نصف الأميين! وبقي أملٌ واحدٌ: وهو أن تعيد الأمانة العامة الجديدة النظر بالمنتسبين، وذلك بعد تشديد شروط الانتساب... وهو أملٌ ضئيل إن لم يكن معدوماً.

وعليه، فإنني أعلن بكل قوة وأسى استقالتي من اتحاد الكتاب اللبنانيين، واستعدادي للانضمام إلى «رابطة أدباء لبنانيين مستقلين» تتوفر على المقومات التي أوردتها أعلاه، وتكون هذه الرابطة جزءاً من نواة «رابطة أدباء عرب مستقلين» تُهدف إلى الدفاع عن حرية الإنسان والمفكر اللبناني والعربي، وإلى متابعة أهداف الأمة العربية في التحرر من الهيمنة الغربية ومن السلطات السياسية والاجتماعية العربية القائمة.

سهيل إدريس

* * *

انتهى نصّ البيان الذي أرسله إدريس إلى الصحف. وبعد ذلك بأيام عقدت الجمعية العامة للاتحاد جلسة تم فيها انتخاب الشاعر جوزيف حرب أميناً عاماً جديداً. وما لبثت الأمانة العامة الجديدة أن أصدرت بياناً هاماً يدل على نية القيام بحركة تصحيحية في الاتحاد. ومع ذلك تبقى العبرة في تأكيد استقلالية هذا الاتحاد عن جميع السلطات أولاً، وفي ضرورة إعادة النظر في المنتسبين إليه ثانياً، كي يكون - بحق - اتحاداً للمثقفين والمبدعين الحقيقيين. وفيما يلي مقتطفات من بيان الأمانة العامة الجديدة للاتحاد:

توقّف الاتحاد، في انعقاد هيئته الإدارية الجديدة، أمام ما دأبت السلطة على ممارسته. فوجد السكوت أو التغاضي عن الكثير منه أمراً يُفقد الاتحاد غاية وجوده، ومبررات بقائه، ويضعه في مأزق، يكون قبل الآخرين، قد أوقع نفسه فيه.

إنّ السبب الذي يعود إليه إنشاء اتحاد الكتاب، إنما هو الثقافة، لا الدولة ولا الحزب ولا الطائفة. وإذا كان للكثيرين من المثقفين خلفية حزبية أو غير حزبية، فلا بد لهم من أن يغلبوا في الاتحاد ثقافتهم على سياستهم، وأن يجعلوا من هذه الثقافة حالة تُغني التنوع، والحوار، وتعترف بالاختلاف والتعارض (...)

من هنا، فإنّ الاتحاد لا يستقيم إلا بمثقف حرّ ديموقراطي، ذي شأن عال في مجال الفكر أو الإبداع، أمين على المعتقدات والحرية العامة، وتكون المواطنة الصادقة وحقوق الإنسان في صلب قناعاته اليومية، كما يكون موقفاً مما يهدد العدالة، والمصير الوطني، والتقدم، موقفاً لا يقل إبداعاً فيه عن إبداعه في نصح.

على السلطة ألا تشكّل، بالنسبة للاتحاد، إلاقوة، يهادنها عندما تقوم على خدمة الحرية والعدالة، وترقى

بالشعب الى مستوى الوعي الوطني والحضاري. أما إذا انقلبت على هذا الواجب وهذا الدور، فلا بد للاتحاد من قطيعة بينه وبينها، يمارس الكتاب فيها دور النقد والاحتجاج والتحذير والتصدي، من منطلق أنهم يمثلون صانع الوفاق الوطني، وروح الأمة، وجناحي بقائها الحر والمتطور.

إننا في بلدٍ مسُّ الحريات فيه، إنما هو مسُّ لأسباب ادخار الولادات العظيمة فيه. وإن سلطة تتصرف بهذه الحريات على هواها، لهي أخطر على الدستور والقوانين من أي طرف خارج السلطة يمس حرمة الدستور، ويخالف أحكام القوانين.

لا يدعِين أحدُ الخوفَ على الوطنية، وهو يمارس اغتيالها. فالوطنية لا تقوى بالظلم، ولا تتنامى بالاعتقالات، ولا تتحصن بساعة ليل يرتدون ثياب الحراس والأمناء. وإن الأمن لا يسود بالقمع؛ والخطر الصهيوني لا يواجه إلا باحترام الحريات المسؤولة، وترسيخ الدور القومي، ودعم المقاومة والشعب ضد الاحتلال الاسرائيلي، وإنقاذ المصير الوطني من أيدي الذين يهددوننا بالذئب كي نسكت عن ذبح القطيع!

نريد سلطة نحصنها بالوفاق الوطني، لا يخيفها أي رأي، أي موقف، أية تظاهرة، أي مطلب، أية معارضة، وأي إعلام، كما لا يحولها الى جبان يصيب الوطن في أعماقه، وهو يطلق النار على ظلال الآخرين (...)

إن الاتحاد، إذ يقف ضد النباييت، والقمع، وكَم الأفواه، وخفر القبضات، واعتقال الرأي، ومصادرة الأعماق، إنما يقف ضد فقدان الوطن كل معانيه خلا معنى مساحة السوق، حيث لا يتم الأتجار إلا بمقادير الشعب ومقدسات روحه الوطنية.

النقمة في البيوت، وأنياب الجوع في عنق كل مواطن، والنخبة تُفضح من هم أهل الهدر والإنفاق والفساد والنهب. ولذلك، فإن الاتحاد يدعو الكتاب جميعاً إلى موقف لا هوادة فيه، ضد التجويع، والإذلال، والتشتت النقابي، والرقابة الأمية، والعور الإعلامي، وتصدع الجامعة الوطنية، والفضائح المكفوفة عنها يد القضاء، والمذبحة التي تمارسها السلطة في عنق الأجيال القائمة والآتية، من خلال البطالة والهجرة والتهميش.

إن الرأي الحر، وحق الآخر في الاختلاف وحرية المعتقدات والتظاهر، والتمسك بالعدالة والديموقراطية، إنما هي خبزُ الروح الوطنية اليومي. والذي يخشى هذا الخبز، إنما يخشاه من موقع أنه ضده، لا من موقع أنه الحريص عليه (...)

وإن الاتحاد، ومن موقع انتمائه الى بلد شريك للوطن العربي في الجذور وفي الرياح، لا يستطيع أخذ موقف المحايد أو اللامعني مما يصيب الكثير من الشعوب العربية من التمزق، وما تتعرض له من مخاطر التجزئة والتهميش والتذويب.

إن الحصار المفروض على العراق، وليبيا، والسودان، والذي يتخذ أشكالاً لا توصف من التجويع، والإذلال، والحروب الأهلية، والإبادة المدنية اليومية.. وإن الظلامية التي تضرب في مصر متنقلة بين المذابح والتكفير... والمجازر التي تتخطى حدود الرعب والوحشية، والتي تُرتكب في الجزائر بحق الشعب الجزائري، وتحت غطاء أهلي، وبمباركة غربية... إن كل هذا وسواه لا تتم مواجهته إلا من خلال معرفة ما يُخطط له الغرب - بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وبعض القوى الحاكمة - لأمة لا سبيل لإخضاعها، ونهب مقدراتها، واستلاب قرارها الحر، وزلزلة ما فيها من أسس الوحدة والمصير المشترك، إلا بإلهاء شعوبها عن تماسكها في نهوضها إلى بناء دولها العصرية، وإضعاف تدفقها القومي ضد بناء الدولة الصهيونية والاعتراف بها، وبتحويلها إلى أنهر من الدم، وغابات من الجياح، ومستنقعات من التخلف. وإن الاتحاد، إذ يرى ويمس ويوعي كل ما يحدث، لا يستطيع إلا أن يتجاوز الاستنكار والشجب الى الاتهام، محملاً الغرب وبعض السلطات الحاكمة مسؤولية هذه المجزرة التاريخية، في ذبح أمة بكاملها، أمام أعين العالم المصاب اليدين بالشلل والصوت بالاختناق (...)

اتحاد الكتاب اللبنانيين